وقفات حول قضايا الفساد والتمييز
وانعكاساتهما على المجتمع في الوطن العربي

إلى الأمة العربية أبدأ هذا المقال أو التقرير بقولٍ أتمنى أن يجد آذانا مصغية: "إلى أمتي التي يجب أن تعيش عصرها، وأن تمارس دورها وأن تحاور غيرها". لقد حمل القرن العشرون للعرب من الهموم والنقم والشواغل بقدر ما حمل لهم من المزايا والنعم وأسباب التقدم، وإن قيمة الحديث عن الماضي لا تقف عند مجرد التباكي على زمن مضى أو فرصة ضاعت، ولكنها تتجاوز ذلك إلى تحليل أحداث مرت ووقائع جرت.. ثم الخروج منها بصورة أفضل لمستقبل سوف تكتمل أحداثه ووقائعه..

وتمضي مواكب التاريخ وقوافل البشر وتبقى هناك أمة عربية واحدة تعيش في غرب آسيا وشمال أفريقيا لتواجه تحديات لا تتوقف.. ومشكلات لا تنتهي، ولكن يبقى لديها رصيد قوي لا ينضب، ومستقبل عربي تسعى إليه برغم كل الطاقات التي أهدرت، والأفكار التي أجهضت، والفرص التي ضاعت..

فقد فتح مركز دراسات الوحدة العربية الباب على مصراعيه أمام المفكرين العرب لمناقشة مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، وتلك فضيلة لا يمكن نكرانها؛ لأن آنذاك كاد الوعي المأساوي بسبب كسوف شمس التحرر العربي ينزلق في هاوية الاستسلام المطلق للانحطاط، والآن أصبحت قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مطروحة بقوة على الأنظمة العربية كافة، وليس بمقدور هذه الأخيرة التملص من هذا المطلب بيسر، وهو مطلب أصبح اجتماعيًا على عكس ما توقعه بعض المفكرين العرب، بل إنه غدَا مطلبًا دوليًا في الوقت ذاته.. الأمر الذي يجعل من تحقيقه مجرد مسألة وقت ستعيد أثناءه الأنظمة العربية الحاكمة حساباتها لتجسيده ولو شكليًا..

بيد أن الديمقراطية وحقوق الإنسان ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالعدالة الاجتماعية ومناهضة كافة مظاهر الفساد السياسي والاقتصادي، وكذلك الحد من مظاهر التمييز بين أفراد المجتمع..

وهذه التوجهات لم تَحظَ بالاهتمام الذي تستحقه؛ ذلك لأن القمع والاستبداد اللذين استشريا في الكيانات العربية القائمة جعلا من مسألة الحريات الديمقراطية المطلب المباشر بالنسبة لكافة القوى الاجتماعية والمفكرين العرب..

ومعلوم أن هذا جانب وحيد من المشكلة، وما أيسر تحقيقه شكليًا، إذا ما تفاءلنا حتى بشكليته!! والواقع أن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي تحديدًا ستكون بعيدة المنال في ضوء غياب العدالة الاجتماعية.

لم يكن القمع والاستبداد الذي مارسته وتمارسه الفئات الحاكمة العربية سياسيًا وحسب، بل تعدى هذه الفئات ميدانيًا لارتكاب الجريمة، الأمر الذي أبعد القوى الاجتماعية كافة عن الشأن العام، لتؤدي الهيمنة على السلطة إلى امتلاك مطلق للثروة وإعادة توزيعها بكيفية غير استحقاقية..

ومعلوم أن هذا شرط لضرورة تحقيق الاستسلام الذي ترتكز عليه ممارسة القمع.. فأدى ذلك بالتراكم خلال النصف الثاني من القرن المنصرم؛ إلى شيوع ظاهرة الفقر والحرمان في ثنايا المجتمعات العربية كافة، على الرغم من مظاهر التقدم الشكلي الذي تقر به إحصاءات الدول العربية كافة، وليس بوسع المرء سوى مقارنة حجم الفقر الآن بنظيره الذي كان قائمًا قبل رفع شعار التخلص من الفقر والجهل والمرض، الذي كان قد شاع قبل أكثر من نصف قرن في ربوع الوطن العربي..

إن سلسلة دراسات التنمية البشرية المستدامة التي تجريها الأمم المتحدة سنويًا؛ تبرهن على أن ثلث السكان في الوطن العربي يعانون الفقر والحرمان، وفقًا لمعايير مركبة تنطوي على عناصر الفقر والجهل والمرض.

وإذا افترض المرء أن سكان الوطن العربي كافة كانوا فقراء في بداية القرن المنصرم، وقارنهم بحجم الفقراء والمحرومين في نهاية القرن، فسيصدم بتنامي واتساع ظاهرة الفقر والحرمان.
هذا مع الأخذ بعين الاعتبار نسبية فقر اليوم لفقر الأمس التي تعدلها علاقات التضامن والتكافل الاجتماعيين التي كانت قائمة بالأمس والتي تلاشت اليوم.

نعم ، قد تقوم أنظمة الحكم الحالية في العالم العربي "بفرض نمط شكلي" للديمقراطية، وهذا ما تحقق بالفعل في بعض البلدان العربية، وهو يخدم بالدرجة الأولى استمرار الفئة الحاكمة أفرادًا أم عائلة أو مجموعة أو قبيلة، واستمراريتها في الحكم والسيطرة على خيرات البلاد الاقتصادية من قبلهم وقبل أسرهم، وهي ديمقراطية شكلية ولعبة مكشوفة بسيناريوهات تمثيلية وكواليس تحرك دُمًى تخدم هذا الغرض، وتعطي شكلاً إعلاميًا خالي المحتوى والمضمون من أبسط أسس الديمقراطية.

فشتان ما بين التفلت من الالتزام الشكلي والتفلت من الالتزام الحقيقي؛ لأن الأخير يطال غالب الفئات الاجتماعية ويثيرها، الأمر الذي يجعل منه قيدًا.

والواقع أنه مع شيوع الحرمان والفقر فلا معنى للحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان دون تحقيق العدالة الاجتماعية.. فالمساواة ومناهضة التمييز والفساد شرطان ضروريان لكفاية أي نظام ديمقراطي حقيقي.

لكن لماذا تطرح قضية العدالة الاجتماعية ومناهضة الفساد الآن وليس غدًا؟!

وبالأحرى، لماذا التزامن في طرح قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية ومناهضة الفساد والتمييز؟!

يكمن السبب الحقيقي في طبيعة الأنظمة السياسية القائمة؛ لأنها أنظمة استبدادية لا تقوم على أساس استحقاقي سواء في ممارسة السلطة أو نمط التصرف بالثروة، وتحقيق الانتقال من الاستبداد للديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان يستدعى بالضرورة إقامة نظام استحقاقي للتصرف بالثروة، هذا في المقام الأول، ويستحيل في المقام الثاني تحقيق أي مستوى من العدالة الاجتماعية في ظل رسوخ اقتصاد التداول؛ لأن هذا الأخير لا علاقة له لا من قريب ولا من بعيد

بالإنتاج والإنتاجية اللذين يقوم عليهما النظام الاستحقاقي دون إنتاج ثروة لا يمكن توزيعها بعدالة.

والحال أن الاقتصادات العربية كافة تمثل بامتياز نمط الاقتصاد التداولي؛ النمط الذي أدى بالممارسة والاعتياد إلى اغتيال براعة الإنتاج (Workmanship) لدى العرب، واستبدالها بثروة المضاهاة (Emualation) لامتلاك المال دون أي جهد من خلال خلق الندرة الصناعية للاستيلاء على الأرباح والمضاربة بها.

وأبرز برهان على شيوع ورسوخ هذا النظام هو الانكفاء المستمر والدائم في الجهاز الإنتاجي العربي -طبعًا بعد تجريده من جلباب التضخم- وبالمقابل تعاظم التداول.

هذه المقارنة هي أساس الامتلاك غير الاستحقاقي الذي من خلاله تنشر النخب الحاكمة العربية الاستزلام في ثنايا المجتمعات العربية لتحصِّل من هذا الأخير سورًا يحميها إلى جانب أساليب القمع والاستبداد التي أخذت تبلع أطراف المجتمع العربي كافة.

فميدان التداول لا ينعم بثرائه سوى أزلام السلطة، وفى المقام الآخر لابد من تزامن تحقيق العدالة الاجتماعية والحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي بسبب تغييب المؤسسات التي يفترض أنها تكافح من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، جرى تسييس النقابات والمنظمات المهنية التي يفترض أنها تدافع عن مصالح أعضائها بجعلها إما تابعة للأحزاب السياسية أو للأنظمة الحاكمة، الأمر الذي أفقدها سمتها التمثيلية، فاندمجت بالأجهزة القمعية وأخذت تلاحق حتى أعضاءها، وهذا نمط لم يشهد له تاريخ نشوء وتطور هذه المؤسسات من قبل في كل العالم نظيرًا.

وهنا يقتضي الأمر الإشارة إلى أن محاربة الفساد وإقامة العدالة الاجتماعية تستدعي قيام نظام اقتصادي يقوم على أساس الإنتاج وليس على أساس التداول، فالأخير غير استحقاقيّ؛ لأنه يعتمد على المناورة (Manipulation) التي تبرر الاستيلاء على الثروة دون قيد، في حين يعتمد الأول على الإنتاجية التي تكون استحقاقية، لمعرفة قدر إسهام عوامل الإنتاج (Production Factors) في توليد الثروة، هذه مسألة جوهرية بالنسبة لقيام دولة الرفاهية (Walfare stste) التي تسهر على ضمان العدالة الاجتماعية، حتى لا تكون العدالة "منة" أو عطاء (Grace) تخضع للعاديات، ستكون راسخة بحقائقها (Meritorious) هذا من ناحية.

ومن ناحية ثانية يتطلب تحقيق العدالة الاجتماعية إطارًا مؤسسيًا يسهر على ذلك.

هذا الإطار هو الدولة؛ الدولة التدخلية؛ التي ما إن تقوم بدور المعيد لتوزيع الثروة بحسب قواعد الاستحقاق إلا وتتحول لدولة رفاهية؛ لكن بشرط حياد النسق السياسي واكتفائه بدور الحكم النزيه.

والواقع يبدو أن توفر شرط التدخلية في الدولة العربية يبدو مفرطاً، فلم يكن بوسع أية جماعة أو أية منطقة نائية أو أي مصنع أو مؤسسة التمتع بإرادة مستقلة، سواء في الشأن العام أو الخاص، ولا حتى بإدارة أموالها الخاصة بحسب مشيئتها، فالدولة العربية للأسف أصبحت تفرض وصايتها على كل تفاصيل حياة المجتمع إلى الدرجة التي لم يصبح فيها الفرد مهانًا فحسب، بل الجماعة أيضًا، على عكس مقولة عالم الاجتماع "دوركهايم"، والسبب في ذلك واضح، فحينما توفر الموارد المالية للدولة استقلالاً للفئة الحاكمة عن مجتمعاتها تتعالى عليها؛ إذ كان المجتمع برمته مجبرًا حتى يواصل عيشه، لجعل خدماته مقبولة بأي ثمن لدى الفئة الحاكمة التي بوسعها الاستغناء أصلاً عن هذه الخدمات بفضل حيازتها للثروة بوسائل لا ترجع لتفوقها الاجتماعي، وبالتالي ستطبق الفئة الحاكمة كل أنواع القهر والجور على المجتمع.

والواقع أن القهر والجور على المستوى الاقتصادي أكثر تفاقمًا منه على المستوى السياسي، وإذا ما أبعد هذا الأخيرُ الناسَ من مجرد التفكير بشأنهم العام، انتزع الأول منهم براعتهم في الإنتاج.

"هناك سوق تفرض ضرورة تكوين أمة، وهنا دولة تسعى عمدًا إلى خلق سوق يخدم زبانيتها وأسرهم".

فشتان ما بين تدخُّليَّة دولة فرضتها ضرورات التطور الاقتصادي والاجتماعي، وأخرى تفرضها مصالح نخب حاكمة.

غاية الأولى تحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية والمساواة على أسس حقانية، بينما تكون غاية الثانية تحقيقُ كسبِ أكبر قدرٍ ممكن من الثروة لصالح النخب الحاكمة:

الأولى: لا تستطيع التصرف في الثروة إلا بتفويض.

والثانية: تستقل عن مجتمعاتها وتتعالى عاليها.

والمفارقة المثيرة للتمعن أن تدخُّليَّة الدولة المفرطة في أقطار الوطن العربي أدت وتؤدي -إن بقيت على هذا المنوال- إلى المزيد من الحرمان والإفقار، والمزيد من تبديد الثروة، هذا في الوقت الذي انضمت فيه هذه التدخلية لأن تكون الدولة العربية أكبر محتكر في السوق الوطنية، فقوة العمل برمتها وكافة الموارد المتاحة هي

بتصرف هذه الدولة ونخبتها الحاكمة وأسرهم، هذا إلى جانب التحكم بآليات السوق.

وعلى الرغم من أن الفقر والوساطة والمحسوبية والفساد كانت جميعها أسبابًا أو دوافع للعديد من الثورات والحركات الإصلاحية في الدول العربية، وعلى الرغم من أنها أيضًا كانت مصدر إلهام للفكر الإنساني العربي وللفلاسفة والمصلحين الاجتماعيين، ولظهور عدد من النظريات السياسية والاتجاهات الفكرية والأيديولوجية للقضاء على هذه الظواهر، وتحقيق العدل والمساواة والمشاركة الشعبية وإطلاق الحريات، غير أنه بمجرد وصول هذه الحركات الإصلاحية في شكلها، ووصول الثورات التي حملت شعار التقدمية للحكم وتكلست فيه؛ حتى تحولت نخبتها إلى نخبة ظالمة مسيطرة على كافة مقاليد الأمور السياسية، ومحتكرة هي وأسرها كافة الأنشطة الاقتصادية؛ مستغلة بصورة فاضحة لثروات المجتمعات التي قامت فيها، والتي أيدتها شعوبها وهى تأمل فيها خيرًا من أجل الإصلاح والتطوير والتنمية وتسخير موارد المجتمع المالية وثروته القومية من أجل تنمية بشرية واجتماعية واقتصادية لأفراده، ولكن ما تم عكس ذلك تمامًا، فاستحوذت على الثروة والسلطة وتركت الفتات الفتات لبقية أفراد الشعب ليتصارعون عليه.

إن الفساد الإداري الذي تعاني منه الإدارة العربية مقلق بشكل غير عادي بل قد تجاوز كل الحدود، فالنفاق الإداري والتزييف والكذب صفات أصبحت ملتصقة بالإدارة العربية، وتفشت في هذه الإدارة الوساطة والمحسوبية للحصول على الحقوق، وغابت المسؤولية النزيهة في تنفيذ التشريعات، وتناست أن كافة المواطنين سواء في المعاملة أمام النظم واللوائح والقوانين.

وسُخِّرَتْ الإدارة لخدمة النخبة الحاكمة، حتى الأمن الذي يفترض أن يسخر لأمن المواطن، ومنه لأمن الدولة، أصبح مركزا على أمن الدولة، أما أمن المواطن فغير ذي أهمية.

ولعل القصة الطريفة التي حصلت في إحدى الدول العربية معبرة حقيقية عن هذا الوضع، حيث إن مواطنًا سُرقت سيارته فقام بالاتصال بمركز الشرطة واتبع الإجراءات القانونية، ومضى عليه شهران، وهو يتردد ويسأل، ولم يجد جوابًا، فخطرت في باله فكرة الاتصال بجهاز الاستخبارات في هذه الدولة، وأفادهم بأنه سرقت سيارته منذ شهرين، وأطلعهم على الإجراءات التي قام بها، وأضاف لهم بأنه يوم أمس شاهد سيارته ليلاً توزع منشورات ضد النظام، وأنه اتصل بهم ليبرئ مسؤوليته عن ذلك، فكان بعد ٢٤ ساعة أن سلمت له سيارته!

والروايات كثيرة عن الفساد الإداري وآثاره على أفراد المجتمع في معظم أقطارنا العربية.

أما الفساد السياسي وسيطرة النخبة الحاكمة وتسخير رموزها الديمقراطية لخدمة استمراريتها وترسيخ ديمومة تواجدها، وبالتالي الانتقال بذلك إلى الفساد الاقتصادي وتأثيره على موارد المجتمع واستقلال كيانها، بل هو اعتقاد راسخ لدى الفئات الحاكمة بأن ثروة هذا المجتمع الذي يحكمونه هي ملكهم، وأن أفراد هذا المجتمع هم خَدَمٌ لهذه الفئة، ولهذا يجب أن لا يخرجوا عن طوعها وتوجهاتها.

أدى هذا إلى تسرب أكثر من ١٠٠ بليون دولار من الموارد الاقتصادية للوطن العربي لأفراد النخبة والمقربين سنويًا، وهذا المبلغ لو سخر في برامج التنمية الاقتصادية الحقيقية لاستطاع أن يحقق أكثر من ٢٠ مليون فرصة عمل سنويًا للشباب العرب، ولأستطاع أن يحقق استثمارًا عربيًا عربيًا يؤمن الاقتصاد والأمن الغذائي للأسر العربية وأطفالها.

وفى خضم هذه الأطروحات تبرز أمامنا قضية مهمة تواجه الدول العربية، وإنني شخصيا أعقد عليها الأمل الكبير في التغيير المستهدف إلى الأفضل، وهي قضية الشباب العربي.

ولابد لنا أن ننطلق من حقيقة أن الشباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل، وهذا ما تؤكده التجارب الوطنية التي أثبتت عمليًا عبر التاريخ أن الشباب هم أهم مصادر الطاقة الوطنية المتجددة التي لا تنضب، بل إنها صلب رأسمالها البشري.

واستنادًا إلى أن الشباب هم الهدف والوسيلة وأصحاب المصلحة الحقيقية في كل عمليات الإنماء والبناء وتطوير الواقع وصولاً إلى صياغة حاضره ومستقبله، فإن الشباب مسؤولون مسؤولية كاملة عن تجارب حركة التطوير الذاتية لاستكمال عناصرها ومقوماتها في إطار السياسات والبرامج العامة لكل دولة.

كما أن النظرة إلى موضوع "الشباب" يجب أن تكون نظرة شاملة ومتوازنة أي: لا تقتصر على جانب وحيد، وإنما ينبغي أن تشمل كل الجوانب لتكاملها وترابطها وتفاعلها، كي يكون الشباب قادرين ومؤهلين للإسهام في بناء وطنهم وحماية مستقبل أمتهم.

وتعد مشاكل الشباب وبحق قضية الساعة للشعب العربي بأكمله؛ لأن بعض النخب الحاكمة تعمل على تهميشه وإضعاف مستواه العلمي والثقافي ليتسنى لها قتل الوعي الفكري لدى الشباب؛ لتستمر في ممارسة القهر والاستعباد للمجتمع، والاستيلاء على ممتلكاته

وثرواته لصالحها ولصالح المقربين منها وأسرهم، ومن ثم فإنه لم يعد من الممكن أو من المسموح بـه، إهمال قضايا الشباب أو التباطؤ في إيجاد الحلول الحاسمة لها، ولاسيما في نطاق توليد فرص العمل والتشغيل لهم.

كما أن الاهتمام بمشاكل الشباب لم يعد مجرد التزام وطني تتقيد به كل حكومة عربية على حدة في نطاق سياساتها وبرامجها، وإنما أصبح هذا الالتزام ينسحب إلى المجتمع الدولي بأكمله بحيث أصبح الاهتمام بمشاكل الشباب التزامًا دوليًا... بلوره وأكد عليه مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في (كوبنهاجن عام ١٩٩٥م).

فمن هنا ينبغي التشديد على ضرورة مشاركة الشباب وتشجيعهم وتسهيل مهمة مشاركتهم في جميع نواحي الحياة وعدم تهميشهم أو تحجيم دورهم ومكانتهم، ومن ثم يتوجب العمل على إشراكهم في وضع السياسات الخاصة بهم، وكذلك المشاركة في تنفيذها.

وهذا بدون شك يحتاج إلى مجتمع ديمقراطي حر تتحقق فيه -كما قلنا - العدالة الاجتماعية والمساواة وإطلاق عنان الحريات الأساسية المتعارف عليها دوليًا وإنسانيًا.

وتجدر الإشارة بأن ارتباط الديمقراطية بالحريات الأساسية مثل: حرية إبداء الرأي، وحرية التظاهر، وحرية الإعلام، هو الناتج

الذي يقيد النزعة إلى الإفادة من المال العام، والاستفراد بالحكم بدون وازع وبلا حدود. ومن هنا تبدو الديمقراطيات في العالم الثالث والوطن العربي بصورة عامة مزيفة "حولت الجمهوريات إلى ممالك" والحريات الأساسية -الصحافة والإعلام- إلى أجهزة في خدمة الفئة الحاكمة وحواشيها، والمال العام إلى مال خاص من غير رقيب.

إن مجموعة من المفسدين في الأرض بدون رحمة يقررون مصير شعوب، ويستغلون قدرات باستطاعتها لو سخرت في الطريق الصحيح عقليًا وماديًا؛ أن تسهم في نهضة واستقرار العالم.

إن التحديات المفترضة تقتضي عملاً شاملاً، وموقفًا وطنيًا حاسمًا، ولابد من نشاط مخلص جاد يدعو إلى ميدانه كلُّ مفكر ذي فكر ثاقب وخبرة صادقة، بلا تفرقة بين مجموعة وأخرى أو تيار وتيار، ودون انتظار لدعوة رسمية أو تنظيم حكومي.

كما يجب أن نعرض -نحن العرب- مشكلاتنا للبحث العلمي المنهجي المنظم في نطاق الاختصاص والخبرة، وأن نستفيد من كل اجتهاد فردي سابق، بالإضافة إلى بحوث الأجهزة المتخصصة والأكاديميات المستقلة الحرة التي لا تقدم دراسات تسخَّر لخدمة النظم الحاكمة.

القاهرة : ٥ / ٤ / ٢٠٠٥